الأمم المتحدة

A/C.6/54/SR.10

Distr.: General

6 January 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة ١٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة هالوم . . . . . (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(ب) نتائج التدابير المكرسة للاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية لانعقاد أول مؤتمر دولي للسلام (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٥٤ من جدول الأعمال: عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع)

(أ) عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (تابع) (A/54/362)

(ب) نتائج التدابير المكرسة للاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية لانعقاد أول مؤتمر دولي للسلام (تابع) (A/54/98، و A/54/381)

١ - **السيدة بارتيبان** (ماليزيا): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وقالت إن الرابطة، انطلاقا من رأيها بأن النزاعات ينبغي تسويتها بالطرق الودية من خلال النقاش والحوار، بذلت جهودا كبيرة من أجل المساهمة في دعم السلام والاستقرار، لا سيما في منطقة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وذلك من خلال اعتماد نهج شامل إزاء الأمن الإقليمي وإقامة شبكة من الترتيبات، والآليات، والاتفاقات والمعاهدات المختلفة. وأضافت قائلة إن الرابطة قد أنشأت آليات لتسوية المنازعات، مكنت بفضلها أعضاء الرابطة من إدراك مبادئ القانون الدولي بصورة أفضل مثل مبدأ التسوية السلمية للمنازعات واحترام سلامة الأراضي وسيادة الدول.

٢ - وتطرقت إلى التفاوض بشأن المعاهدات وصياغة المعاهدات، التي تشكل مصدرا رئيسيا للقانون الدولي، فقالت إن الرابطة ترى أنه ينبغي مراعاة آراء أكبر عدد ممكن من البلدان وبذل المزيد من الجهود من أجل التوصل إلى توافق للآراء، لا سيما بشأن القضايا المثيرة للجدل، وذلك بهدف جعل النص النهائي للمعاهدة مواتيا أكثر لتحقيق القبول على مستوى العالم. وأضافت قائلة إن أعضاء الرابطة سيواصلون، كما في الماضي، مشاركتهم الإيجابية في عملية تطوير وتدوين القانون الدولي بصورة تدريجية وسعيهم إلى اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين.

٣ - ولما كان أحد الأهداف الرئيسية للعقد يرمي إلى تشجيع تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، قالت إنه من دواعي السرور أن يلاحظ أن برنامج الأمم المتحدة المنشأ لتحقيق ذلك الغرض قد واصل منح الزمالات الممولة من خلال التبرعات. وأضافت قائلة إنه ينبغي منح هذه الزمالات إلى مزيد من الأشخاص المستحقين والمؤهلين المنتمين إلى البلدان النامية.

٤ - ولاحظت مع الارتياح الدعم المالي والقانوني الذي تقدمه مؤسسات الأمم المتحدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وذلك بهدف تيسير مشاركتها في التفاوض بشأن الاتفاقات المتعددة الأطراف وتطويرها، وبالتالي تعزيز قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها بصورة عامة. وأعربت عن ارتياحها كذلك لملاحظة وجود النسخة الالكترونية لسلسلة معاهدات الأمم المتحدة وتطلعت إلى مواصلة تحسين مواقع الأمم المتحدة الموجودة على الشبكة والمعنية بالقانون الدولي والمسائل المرتبطة به. وفي ذلك الصدد، رحبت باقتراح فرض رسم للمستعملين، شريطة أن يكون هذا الرسم معقولا وأن يُراعى المستعملون المنتمون إلى البلدان النامية مراعاة خاصة كأن يتاح لهم الدخول إلى هذه المواقع بصورة مجانية. وبما أن الحصول على الوثائق من هذه

المواقع الموجودة على الشبكة يتسم بكفاية عالية، فإن الاتصال المجاني بهذه المواقع ينبغي أن يستمر بالنسبة للبعثات الدائمة وبعثات المراقبين، ووزارات الخارجية والأعضاء في منظومة الأمم المتحدة.

٥ - وفي ختام كلامها، شكرت حكومتي الاتحاد الروسي وهولندا على مبادرتهما باستضافة الاحتفالات بذكرى أول مؤتمر دولي للسلام لعام ١٨٩٩، كما أعربت عن بالغ تقديرها لحركة بلدان عدم الانحياز لبدئها العقد الذي عزز مواصلة تطوير القانون الدولي، والتعاون الدولي، والسلم والأمن.

٦ - **السيد شاتورفيدي** (الهند): قال إن ثمة علاقة تفاعل ودعم متبادل قائمة بين ميثاق الأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية ولجنة القانون الدولي في مجال ترسيخ أسس النظام القانوني الدولي. وأضاف قائلا إن الذكرى الخمسين لكل من الميثاق والمحكمة واللجنة، التي احتفل بها خلال هذا العقد، شكلت فرصة لاستعراض وتقييم دور كل واحد منهم وتحديد المجالات التي يحتاجون فيها إلى تحسين أو تعزيز.

٧ - وتابع كلامه قائلا إن الأمم المتحدة إذ تشكل جريا على عاداتها، محفلا للتفاوض بشأن صكوك قانونية هامة، تقوم بدور مركزي في مجال تطوير القانون الدولي بشأن مختلف المواضيع بهدف تدوينها. وقال في ذلك الصدد، إن دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ يشكل نقطة هامة بوجه خاص، نظرا لكونها تمثل أول عملية تدوين رئيسية قامت بها الأمم المتحدة وشاركت فيها البلدان النامية المستقلة مؤخرا. وبعدما لاحظ أن طائفة كبيرة من الاتفاقيات متعددة الأطراف قد أبرمت تحت إشراف الأمم المتحدة خلال العقد، أعرب عن الأمل في أن يتمكن الفريق العامل التابع للجنة عما قريب من وضع اتفاقية عالمية شاملة بشأن قمع الإرهاب. وأضاف قائلا إن، محكمة العدل الدولية قد قامت أيضا بدور إيجابي جدا خلال هذا العقد؛ فمن بين أمور أخرى، أصدرت رأيا استشاريا بشأن قانونية استخدام الأسلحة النووية، وكان ذلك هاما ومستنيرا في آن واحد، وتنظر المحكمة حاليا في عدة قضايا تشمل مسائل هامة أخرى.

٨ - وتابع كلامه قائلا إن نقص الخبرة، وعدم كفاية الموارد المالية والصعوبات القائمة في مجال التنسيق أمور أثرت سلبيا في مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة في المفاوضات التي أجريت في عدد من الاجتماعات الدولية الحيوية التي استضافتها الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن التفاوض بشأن المعاهدات متعددة الأطراف يشكل بالتالي مصدر قلق متزايد، لا سيما وأن القضايا التي تشغل بال البلدان النامية لم يُعر لها الوزن والأولوية الضروريين. وقد نجم عن ذلك تباعد في هدف تحقيق إطار قانوني دولي عالمي يحظى بدعم واسع من جميع أطراف المجتمع الدولي. وذكر أن الدول لم تتمكن جميعها أيضا من تقديم ردودها بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب وبالجدية الملائمة على الاستمارات التي عممت والتي تتعلق بالقضايا المعروضة على لجنة القانون الدولي. وأوضح أن عمل اللجنة أصبح نتيجة لذلك أكثر استجابة لمصالح وآراء مجموعة مختارة من الدول تمكنت من تنسيق مواقفها وتقديمها بهدف موحد نوعا ما. ويبدو بالإضافة إلى ذلك أن محكمة العدل الدولية تشهد صعوبات في معالجة القضايا المعروضة عليها، إذ أن مواردها لم تنم بشكل متناسب مع الزيادة الهامة التي شهدها حجم القضايا المعروضة عليها.

٩ - واستطرد قائلا إن من الأساسي أن تستمر الدول الأعضاء في الحصول على النسخة الالكترونية من سلسلة معاهدات الأمم المتحدة مجانا نظرا للدور الهام للغاية الذي قامت به في نشر جميع المعلومات المتعلقة بالمعاهدات. غير أنه لاحظ مع القلق أن الجهود الرامية إلى استكمال سلسلة المعاهدات تواجه عقبات خطيرة بسبب بطء الترجمة الشديد. واستنتج قائلا إنه ينبغي لزوم الجدية في إيجاد آليات للترجمة أكثر فعالية، بما في ذلك إتاحة موارد خاصة من الميزانية لترجمة المعاهدات، كوسيلة لإنهاء الأعمال المتراكمة.

١٠ - واختتم كلامه قائلا إن ثمة حاجة أكبر إلى تحديد مؤسسات ممتازة وتشجيع التواصل فيما بين أعداد كافية من الشباب بهدف تعزيز وتطوير الخبرة في مجال القانون الدولي على مستوى العالم أجمع. وأضاف أن المشاركة الشاملة لجميع الدول في عملية تطوير وتدوين القانون الدولي بصورة تدريجية تشكل الضمانة الوحيدة لتطوير نظام قانوني عادل ومنصف.

١١ - **السيد هيتيسي** (هنغاريا): قال إنه يود أن يؤيد البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي. وأعرب أيضا عن رغبته في أن يسترعي الانتباه إلى مختلف الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بمواضيع القانون الدولي التي عقدت في هنغاريا في الآونة الأخيرة بحيث إنها لم ترد في تقرير الأمين العام عن العقد (A/54/362). وأضاف قائلا إن من الندوات الهامة بصورة خاصة ندوة بشأن القانون الإنساني الدولي عُقدت في بودابست في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ بمناسبة الذكرى الخمسين لاتفاقيات جنيف وذلك بهدف المشاركة في حملة نظمت على مستوى العالم من أجل تعزيز الاحترام الكامل للقانون الدولي وتنفيذه بصورة فعالة. وكان جدول أعمال هذه الندوة قد وضع بصورة جلية بهدف السعي مباشرة وراء تحقيق الأهداف الرئيسية للعقد، بينما عكست وعززت استنتاجاتها المشاعر التي أعرب عنها خلال الذكرى المئوية لعقد أول مؤتمر دولي للسلام. وذكر ان أهمية التدابير الفعالة الرامية إلى إنفاذ القانون الدولي وضرورة الاستفادة من الآليات الحالية شكلت مواضيع ترددت خلال المناقشات التي جرت. كما أكد المشاركون أيضا على أنه ينبغي للدول أن تكفل تنفيذ القانون الإنساني الدولي على الصعيد الوطني من خلال اتخاذ التدابير التشريعية، والإدارية، والعملية الملائمة.

١٢ - وفي ذلك الصدد، قال إن من المتوقع أن يتخذ البرلمان الهنغاري قرارا بإعادة إصدار اتفاقيات جنيف الأربع في وثيقة واحدة في المستقبل القريب وقد أنشئت لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات معنية بالقانون الدولي كوسيلة عملية لكفالة تحسين عملية تنفيذ القانون الإنساني الدولي في هنغاريا.

١٣ - **السيدة راغوج** (كرواتيا): قالت إن الأنشطة العديدة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها والدول الأعضاء خلال العقد كان القصد منها زيادة وعي الجمهور بدور وأهمية القانون الدولي في الحياة اليومية. وأضافت أن تقرير الأمين العام (A/54/362) يشكل مصدرا ممتازا للمعلومات بشأن النتائج التي تحققت. واستدركت قائلة إن وفدها يأسف لكون هذا التقرير صدر قبل موعد انعقاد اللجنة السادسة للنظر فيه بيومي عمل فقط.

١٤ - ومضت قائلة إن مما لا شك فيه أن العقد سيُذكر بالعديد من المعاهدات المتعددة الأطراف الهامة التي أبرمت فيه، يظل، لكن إنجازه الرئيسي كان اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأضافت أن

المحكمة تمثل مرحلة جديدة في تطور نظام عالمي جديد سيؤثر بشدة في سير السياسة الداخلية والخارجية. وقالت إن تقدما هائلا قد تحقق في ميدان القانون الجنائي الدولي. فعشية الألفية المقبلة، أصبح المجتمع الدولي أقرب إلى تحقيق مثال العدالة للجميع.

١٥ - واستطردت قائلة إن العقد قد شهد إنشاء عدد من الآليات الجديدة لتسوية المنازعات، بما في ذلك الآليات المنشأة برعاية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومنظمة التجارة العالمية. وذكرت أن عددا متزايدا من الدول قد قبل الشرط الاختياري الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٣٦ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وأن عدد القضايا المعروضة على المحكمة قد زاد ليصل مستوى يهدد قدرة المحكمة على تناولها في الوقت المناسب.

١٦ - وأعربت عن أسفها لكون بعض البلدان رفضت خيار التسوية السلمية للمنازعات حتى خلال هذا العقد، وعمدت إلى القيام بانتهاكات للقانون الدولي، لا سيما القانون الإنساني، من أجل تحقيق خططها السياسية. وأضافت قائلة إن استجابة المجتمع الدولي في بعض الحالات كانت سريعة وحاسمة بصورة يُحمد عليها. وذكرت أن العقد قد شهد إنشاء المحاكم الدولية المخصصة الرامية إلى القضاء على ثقافة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأبشع الجرائم. وفي الوقت ذاته، تم اللجوء إلى التدخل الدولي الفوري في بعض الأحيان في حالات تشمل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، والتي كان أي تأخر في الرد عليها سيؤدي إما إلى كارثة إنسانية أو إلى تدمير السلم والأمن الدوليين.

١٧ - وتابعت قائلة إن بلدها كان من بين البلدان التي لجأت إلى اختصاص محكمة العدل الدولية خلال العقد: فقد سعت إلى استصدار حكم يتعلق بخروقات للقواعد العرفية للقانون الدولي، المتجسدة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي ارتكبتها قوات بلد مجاور في الأراضي الكرواتية.

١٨ - وأضافت قائلة إن عددا من الأحداث الهامة المتصلة بالعقد قد جرت في بلدها خلال السنة الماضية. فقد نظمت الأكاديمية الدبلوماسية لوزارة الخارجية، إلى جانب مدرسة زغرب للقانون والرابطة الكرواتية للقانون الدولي، حلقات دراسية وندوات ومحاضرات على الصعيدين الوطني والدولي. واستدركت قائلة إن حكومة بلدها تأسف بشدة لكون زيارة موظفي قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، المقررة بهدف تبادل الآراء بين الأمم المتحدة وموظفي الشؤون القانونية الكرواتيين، لم تجر بعد. وأفادت أن وزارة الخارجية قد أنشأت من جهة أخرى قاعدة بيانات تتضمن معلومات بشأن جميع المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يعتبر بلدها طرفا فيها.

١٩ - ومضت قائلة إن وفد بلدها يولي أهمية كبرى إلى سياسة إتاحة الوصول إلي المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام وسلسلة معاهدات الأمم المتحدة عبر شبكة الإنترنت. وإن إضافة هاتين المجموعتين إلى موقع الأمم المتحدة على الشبكة في ١٩٩٥ و ١٩٩٧، على التوالي، كان خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح.

٢٠ - وتابعت كلامها قائلة إن الطلب قد تجاوز قدرة الموقع على خدمة العدد المتزايد من المستعملين، كما أشير إلى ذلك في الوثيقة A/54/362. وأوضحت أن تدبير أموال إضافية أمر ضروري من أجل معالجة هذه المسألة، وتحسين الموقع، وتقديم خدمات جديدة وتغطية تكاليف الصيانة المستمرة. ورأت أن اقتراح الأمين العام بإبقاء عدد المشتركين المحتملين المستفيدين من الدخول المجاني لموقع مجموعة معاهدة الأمم المتحدة على الشبكة في الحد الأدنى اقتراح معقول. وأضافت أنه ينبغي فرض رسوم على أكبر مجموعة من المستعملين حتى يكون ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية.

٢١ - واسترسلت قائلة إن وفد بلدها يولي أهمية خاصة للمشروع الذي يضطلع به قسم المعاهدات من أجل إنجاز الأعمال المتراكمة بحلول عام ٢٠٠١. واستدركت قائلة إن تلك الجهود ستذهب سدى طالما أن قسم المعاهدات لا يزال يواجه عراقيل بسبب عدم وجود آليات للترجمة تتسم بالكفاية. وذكرت أنه بالنظر إلى الحجم الهائل للأعمال المتراكمة على دوائر الترجمة التابعة للأمم المتحدة، والأولويات التي تعمل في ظروفها هذه الدوائر، يبدو من المنطقي والمستحسن السماح لقسم المعاهدات باستخدام الموارد المالية المخصصة لأغراض الترجمة خارج منظومة الأمم المتحدة.

٢٢ - **السيد دوس سانتوس** (موزامبيق): قال إنه من الضروري إجراء تقييم لما أنجز خلال فترة العقد، استعدادا لمواجهة التحديات القادمة. لقد اعتمدت اتفاقيات هامة كثيرة، من ضمنها عدد من الاتفاقيات التي تنظم أوجه محددة من القانون البيئي الدولي والتي اعتمدت تطبيقا للمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. ويعد دخول اتفاقية الأمم المتحدة لقاع البحار حيز النفاذ في عام ١٩٩٤ إنجازا هاما آخرا. كما يشكل الإنشاء اللاحق للهيئات ذات الصلة وأداؤها الفعال مثل المحكمة الدولية لقانون البحار محفلا إضافيا ومتخصصا يعمل على إيجاد تسوية سلمية للنزاعات إلى جانب محكمة العدل الدولية. ومن الضروري أن تتوافر للمؤسستين معا الموارد الكافية التي تكفل أداءهما الفعال. ويستحق مكتب الشؤون القانونية ثناء خاصا لجهوده المتواصلة التي يبذلها في ميادين مثل تنفيذ برنامج الأنشطة المخصصة للعقد وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة. وقال بأنه يثني كذلك على المساهمة المقدمة من بعض الدول الأعضاء من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، وشكر جميع هذه المنظمات التي نظمت عقد ندوات وحلقات دراسية واجتماعات ذات صلة بالموضوع.

٢٣ - وأضاف قائلا إن موزامبيق تحترم وتطبق مبادئ القانون الدولي المتجسدة في كل من ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية. وقد شاركت مشاركة فعالة في الكثير من المحافل الدولية التي عقدت على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والدولية التي اعتمدت فيها معاهدات هامة. وصادقت موزامبيق خلال العقد على صكوك دولية عديدة، بما في ذلك اتفاقية قانون البحار واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية والكثير من الاتفاقات المتعلقة بالمخدرات.

٢٤ - واستطرد يقول إن الإدارة القانونية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون في موزامبيق نظمت في عام ١٩٩٨ حلقة دراسية تتعلق بدور القانون الدولي في موزامبيق. واستضافت موزامبيق في أيار/ مايو ١٩٩٩ الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا المتعلقة بالألغام الأرضية.

٢٥ - واستأنف قائلا إن موزامبيق استضافت، على الصعيد دون الإقليمي، مؤتمر قمة عام ١٩٩٩ لرؤساء ودول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي اعتمدت صكوكا قانونية إقليمية بشأن حفظ الحيوانات البرية وانفاذ القانون. وأشار المشاركون كذلك إلى انفاذ ميثاق منظمة السياحة الإقليمية للجنوب الأفريقي وبروتوكولات إقليمية تتعلق بنظم المجاري المائية المشتركة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والأرصاد الجوية والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٢٦ - وأردف يقول إنه في عالم تجعل فيه العولمة السريعة من التعاون فيما بين الأمم أمرا حتميا، وتواصل فيه الحروب وأعمال العنف حصدها للأرواح مما يسبب التدهور الاجتماعي والاقتصادي، تظل أهداف العقد سارية المفعول كما كانت منذ عشر سنوات مضت. واختتم قائلا بأنه يتعين على جميع الأمم المحبة للسلام أن تواصل التزامها بأهداف العقد سعيا لبناء عالم يسترشد بحكم القانون وحال من العنف والفقر.

٢٧ - **السيد شاودري** (نيبال): قال إنه من دواعي سروره أن يلاحظ أن العقد في عامه الأخير قد نجح إلى حد كبير في تحقيق الأهداف التي حددتها الجمعية العامة في القرار ٢٣/٤٤. ويعد الكثير من الصكوك القانونية الدولية الهامة المعتمدة خلال العقد في ميادين حقوق الإنسان ونزع السلاح والبيئة والأمن وأهمها نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية خطوات هامة نحو بناء عالم قادر على معالجة مسائل تهدد السلم والأمن الدوليين وعلى وضع نهاية لنزعة الإفلات من العقاب.

٢٨ - وأضاف يقول إن نيبال تؤيد تأييدا تاما أهداف العقد وعملت بنشاط من أجل إنجاحه. ووقعت نيبال خلال فترة العقد على عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وصادقت عليها. كما أنها صادقت على اتفاقية قانون البحار واتفاقية الأسلحة الكيميائية ووقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.

٢٩ - واستدرك قائلا إن تدوين القانون الدولي لن يحقق الكثير دون الامتثال الحقيقي له. وتعمل نيبال من أجل أن تتسق تشريعاتها الوطنية مع أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وقامت الحكومة بترجمة تلك الصكوك إلى اللغة الوطنية بغية نشرها في البلاد على نطاق أوسع. وترسخ الالتزام بحقوق الإنسان في الدستور الوطني واحتل مكانة هامة في سياسة حكومة نيبال. وفي ضوء ذلك، يرحب وفده ترحيبا خاصا باستكمال مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٠ - واختتم قائلا بأن وفده يؤيد كذلك مشروع القرار الذي يطلب إلى اللجنة المخصصة المعنية بوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية أن تكثف عملها لاستكمال مشروع الاتفاقية في العام ٢٠٠٠.

٣١ - **السيدة راموتار** (ترينيداد وتوباغو): قالت إنه تجدر الإشارة إلى أن الامتثال للعقد كان في المقام الأول بمبادرة من حركة عدم الانحياز ترمي إلى تعزيز القبول بمبادئ القانون الدولي وبالتسوية السلمية للمنازعات.

٣٢ - وأضافت تقول بأن تقرير الأمين العام البالغ الشمولية (A/54/362) قد بيَّن بأن الدول قامت ببذل جهود تُحمد عليها لجعل القانون الدولي أكثر ملاءمة ومتاحا لشعوبها. ونظَّم المجتمع الدولي مجموعة كبيرة من الأنشطة الرامية لنشر المعلومات. واعتُمد عدد كبير من الاتفاقيات في ميادين مثل القانون الجنائي والبيئة وقانون البحار ونزع السلاح والإرهاب وحقوق الإنسان والتجارة. ولم تُنشأ مؤسسات جديدة للإنفاذ.

٣٣ - واستدركت قائلة إن اعتماد الاتفاقيات ما هو إلا خطوة أولى. ولا بد للدول من أن تستدعي الإرادة السياسية وتصادق على الاتفاقيات والاتفاقات التي لم تدخل بعد حيز النفاذ أو تنضم إليها. ويتعين عليها، بالإضافة إلى ذلك، أن تبدي رغبتها بالتقيد في الالتزامات القانونية التي هي طرف فيها.

٣٤ - ومضت قائلة بأن وفدها يعتقد أن أهم إنجاز من إنجازات العقد يتمثل في اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبأن ترينيداد وتوباغو قد صادقت على النظام الأساسي في ٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ وعملت على تشجيع دول أخرى من الاتحاد الكاريبي على اتخاذ الإجراء ذاته. وحققت منظمة الدول الأمريكية نجاحات هامة على الصعيد الإقليمي في مجال صياغة المعاهدات. أما على الصعيد دون الإقليمي، فلقد وافق رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي على اتفاق يقضي بإنشاء محكمة العدل الكاريبية، تتخذ من بورت أوف اسبين مقرا لها، ويبدأ التوقيع على الاتفاق في مطلع عام ٢٠٠٠. وستكون محكمة ذات اختصاص ابتدائي واستئنافي فيما يتعلق بتفسير وتطبيق المعاهدة التي أنشئ بموجبها الاتحاد الكاريبي.

٣٥ - واستأنفت قائلة إنه فيما يتعلق بالتسوية السلمية للمنازعات، تُقر ترينيداد وتوباغو بالدور الهام الذي تقوم به محكمة العدل الدولية من أجل ضمان سيادة القانون. وإن ما يشجع وفدها هو أن الدول، ولا سيما البلدان النامية منها، باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى سلطة المحكمة، بيد أنها تشعر بالقلق لأن الموارد اللازمة لأداء المحكمة دورها لم تكن كافية لتغطية حجم العمل المتزايد. وأضافت أن وفدها يعرب عن أمله في أن تتخذ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة التدابير اللازمة، وأثنت على أعضاء المحكمة لجهودهم الرامية إلى تحقيق مزيد من الفعالية.

٣٦ - وتابعت تقول إن وفدها يعرب عن ارتياحه لأن المحكمة الدولية لقانون البحار قد باشرت الاستماع إلى القضايا. كما أن لجنة القانون الدولي قدمت، خلال العقد، إنجازا هاما للغاية في تدوين القانون الدولي. واستفادت بلدان نامية كثيرة، ومنها ترينيداد وتوباغو، من الحلقات الدراسية والدورات التدريبية وبرامج الزمالة التي نُظمت تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تعليم القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهُّمه. وأعربت عن تقدير وفدها للدول التي ساهمت في تبرع الأموال لهذه البرامج.

٣٧ - وأردفت قائلة بأنها تثني على مكتب الشؤون القانونية لدوره في تنفيذ أهداف العقد. وأشارت إلى أن التطورات في وضع مجموعة إلكترونية لمعاهدات الأمم المتحدة ومكتبة إلكترونية للقانون الدولي تزيد من إمكانية إتاحة القانون الدولي للدول الأعضاء، والمؤسسات والجامعات والطلاب.

٣٨ - ومضت تقول إن وفدها يرغب في تقديم شكره لحكومتي هولندا والاتحاد الروسي لرعايتهما احتفالات تُحيي الذكرى المئوية لمؤتمر السلام الدولي الأول. وأعربت عن امتنانها بصورة خاصة لإتاحة التقارير والتعليقات والكلمات على شبكة الإنترنت.

٣٩ - واختتمت قائلة بأنه ينبغي على الدول، لدى تقييمها لإنجازات العقد وإدراكها لما تبقى القيام به، أن تضطلع بجعل القانون الدولي حقيقة ملموسة أكثر في حياة مواطنيها.

٤٠ - **السيد إدمون** (هايتي): قال إن وفده يود أن يهنئ حكومتي هولندا والاتحاد الروسي على النجاح العظيم للمناسبات التي أقيمت احتفاء بالذكرى المئوية لمؤتمر السلام الدولي الأول، تلك المناسبات التي ساهمت مساهمة كبيرة في الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم القانون الدولي ونشره وتعزيزه.

٤١ - وأضاف قائلا إن قرار الأمم المتحدة بالبدء بالعقد عند مشارفة الحرب الباردة على الانتهاء، يبين التزام الدول الأعضاء ببناء عالم يسوده الاعتماد المتبادل ويقوم على أساس حكم القانون. ومما يدعو للأسف أن يشهد العقد كذلك أنشطة غريبة. وقد زادت أعمال العنف هذه العزم على وضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية من العقاب، وأدى العزم إلى إنشاء المحاكم الدولية لمعاقبة هؤلاء المسؤولين عن ارتكاب الأعمال الوحشية وإلى اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما شهد العقد مزيدا من التقدم المحرز في تدوين جوانب أخرى من القانون الدولي. وتتوفر حاليا الوسائل الملائمة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية؛ وإذا تعذرت فعاليتها، فإن ذلك يعود إلى افتقار للاستفادة منها.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك ضرورة الاستجابة الفورية للأحداث المروعة. وأشار إلى أن مجلس الأمن يتأخر في أحيان كثيرة في معالجته لحالات ملحة. وثمة ضرورة لوضع آلية جديدة لسرعة انتشار الحضور الأمني في حال حدوث أزمة ما. وإن صكوك القانون الدولي التي يمكن الاستفادة منها، هي صكوك متوافرة، إلا أن الأمم التي وضعت بذاتها الصكوك، هي التي تتجاهلها أحيانا لأغراضها الخاصة. وبالتالي، فإن المشكلة لا تكمن في القانون الدولي ولكن في غياب الإرادة السياسية لقمع المآسي أو الاستجابة إليها مثلما حصل في رواندا وكوسوفو، ولمعاقبة مرتكبي الأعمال الوحشية. وربما كان هناك مآس أكثر لو أن المجتمع الدولي لم يشرع في الإصرار على التطبيق الصارم لمبادئ القانون الدولي.

٤٣ - **السيد كورزاتشنيكو** (أوكرانيا): قال إن العقد كان مفيدا للغاية في إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالنظام القانوني الدولي وتعزيز فعاليته. وأعرب عن امتنانه لوفدي هولندا والاتحاد الروسي لتقريرهما عن الاستنتاجات التي خلص إليها الاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام (A/54/381) بشأن مسائل تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ووضع قانون إنساني دولي ونزع السلاح. وإن تلك الاستنتاجات تستحق التنفيذ على أساس الأولوية.

٤٤ - وأضاف يقول إن وفده يعرب عن ارتياحه لملاحظته بأن الدول باتت تلجأ أكثر فأكثر إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات، وهذا ما أثبته حجم القضايا المتزايد المقدم لمحكمة العدل الدولية، وما شهدته بداية عمل المحكمة الدولية لقانون البحار، وإنشاء عدد من الهيئات القضائية الإقليمية.

٤٥ - واستطرد قائلا إن اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لم يكن التطور الرئيسي الوحيد في ميدان القانون الإنساني الدولي في العقد المنصرم، بل إحدى المكونات الهامة لنظام الأمن الدولي في المستقبل. وأكد على أن الامتثال للقانون الإنساني الحالي له الأولوية على صياغة قوانين جديدة في هذا المضمار.

٤٦ - وتابع قائلا إن وفده يتفق مع الفكرة التي جرى التعبير عنها أثناء احتفالات الذكرى المئوية بأن جهود نزع السلاح والحد من الأسلحة تعد جهودا مبعثرة. وأدى عدم وضع نهج شامل إلى عدد من النكسات في نزع السلاح، وإلى استئناف سباق التسلح في مناطق عديدة. ولا يمكن أن يتحقق نزع السلاح وعدم الانتشار بصورة حقيقية وفعالة إذا ظل العمل من أجلهما بمعزل عن الجوانب الأخرى من الانفراج العالمي. فينبغي أن يشكلا جزءا من نظام أوسع صكوك وضعت من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وثمة ضرورة للبدء بعملية وضع ضمانات أمنية دولية ملزمة قانونا للدول التي تخلت عن الأسلحة النووية.

٤٧ - واختتم قائلا إن وفده يثني على مكتب الشؤون القانونية لجهوده المتواصلة الرامية إلى تيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في مجال القانون الدولي، وبخاصة من خلال الاستخدام الأكثر فاعلية للوسائل الإلكترونية. وينبغي إدخال مزيد من التحسينات على موقع شبكة الأمم المتحدة المتعلقة بالقانون الدولي، ولا سيما قاعدة البيانات المتعلقة بالمعاهدات.

٤٨ - **السيد الأدهمي** (العراق): قال إن التقرير المتعلق باستنتاجات الذكرى المئوية لمؤتمر السلام الدولي الأول (A/54/381) يشكل أساسا هاما لإجراءات المتابعة المتعلقة بالمواضيع التي جرت مناقشتها. وتعد فترة التسعينات سنوات هامة لتطور القانون الدولي وتدوينه، مما جسد مجموعة من المبادئ الهامة التي لن يكون لها جدوى ما لم تمتثل لها جميع الدول دون استثناء. ولذا، من المؤسف حقا أن تتواصل الانتهاكات لهذه المبادئ، كما يحدث في حالة فرض عضوين دائمين في مجلس الأمن لحظر جوي في منطقتي شمال وجنوب العراق، ومواصلة الهجمات العسكرية على العراق وفي التدخل في شؤونه الداخلية. وتبين تلك الأمثلة مدى هذه الانتهاكات، وخاصة عند الأخذ بعين الاعتبار، المسؤولية المناطة بمجلس الأمن للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. وتعد المسألة قضية خطيرة ينبغي أن تصبح محور اهتمام رئيسي لضمان احترام جميع الدول دون استثناء لمبادئ القانون الدولي.

٤٩ - **السيد لافاليه** (غواتيمالا): قال إن وفده كان يتمنى لو تمكن من تقديم مساهمة قيمة في تقييم الإنجازات التي حققها العقد. ولكن ليس في مقدوره أن يقوم بهذه المهمة في الوقت الراهن. وطالب ألا يحمل تفسير بيانه معنا سلبيا. وقال إن وفده على قناعة بأنه لو توفر لديه الوقت والوسائل لإجراء هذا التقييم، لكانت استنتاجاته إيجابية تماما.

٥٠ - وأضاف قائلا إن المعلومات المقدمة في الوثيقة A/54/362 تجعل من الممكن تقدير حجم العمل الذي تم الاضطلاع به في ميدان القانون الدولي. وإن تقديم مثل هذه المعلومات يعد في حد ذاته تطورا إيجابيا للغاية. وإن وفده يشاطر هنغاريا التعليقات التي قدمتها في هذا الصدد.

٥١ - واستطرد قائلا بأن الإطار الزمني للعقد قد تم اختياره على نحو صحيح. وإن تزامن انتهاء العقد مع الذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام يوحي بمعانٍ كثيرة. إذ حدد مؤتمر عام ١٨٩٩ بداية إضفاء الطابع المؤسسي على جانب واحد على الأقل من جوانب العلاقات الدولية، يتصل بالتسوية السلمية للمنازعات. وإنه لأمر ملائم تماما وجدير بالثناء أن الدولتين الراعيتين لاحتفالات الذكرى السنوية في عام ١٩٩٩ هما ذات الدولتين اللتين قامتا برعاية مؤتمر عام ١٨٩٩.

٥٢ - واستأنف قائلا إن وفده يلاحظ مع الارتياح أن التقارير المقدمة إلى مؤتمرات الذكرى السنوية قد أصبحت موجودة على شبكة الإنترنت وبأنها ستنشر طباعة عما قريب. وبذلك يُستكمل إصدار محاضر جلسات مؤتمر الأمم المتحدة للقانون الدولي العام الذي عُقد في عام ١٩٩٥.

٥٣ - ومضى يقول بأن وفده قدم بتأييد من وفد كوستاريكا اقتراحا إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة يرمي إلى السماح للمنظمات غير الحكومية بالاتصال بمحكمة العدل الدولية. وأشار الوفد مع الارتياح إلى البيان الذي ورد في الفقرة ٩٩ من الوثيقة A/54/381، التي تؤكد اعتقاده بأن جهود الوفدين ستُثمر يوما ما.

٥٤ - وأشار إلى المنازعات الداخلية المسلحة، فقال إن الفقرة ٧٦ من الوثيقة A/54/381 تتضمن ملاحظات وتوصيات هامة تتعلق بضرورة تعزيز الحماية التي توفَّر لأولئك الذين لا يشاركون في أعمال عدائية.

٥٥ - وأردف قائلا إنه في الوقت الذي لا تشكّل فيه مسائل نزع السلاح جزءا من ولاية اللجنة، فإن وفده يشعر بالإحباط إزاء ما ورد في الفقرة ٣٧ من التقرير بأن التطبيق العالمي للقانون الدولي في مسائل نزع السلاح لم يكن مجديا كما ينبغي. وعلاوة على ذلك، فإن الإشارة الواردة في الفقرة ٤٤ إلى ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيِّز النفاذ بصورة مبكرة هو للأسف أمر يدعو للسخرية في ضوء الإخفاق الأخير.

٥٦ - واختتم قائلا إن أحد جوانب العقد التي تعد بوجه خاص صعبة التقييم يتمثل بالمساهمة التي قدمها العقد من أجل تعزيز إلمام أولئك الذين ليسوا بمحامين أو بعلماء في القانون الدولي وتقديرهم له. ومما يبعث على الأمل أن العقد قد زاد من إدراك الشعب العادي للأهمية والاحترام اللذين ينبغي إيلاؤهما للقانون الدولي، وذلك من خلال تعزيز تعليم القانون الدولي على المستوى الثانوي.

٥٧ - **السيد تراور** (بوركينا فاصو): قال إن بلده يعزو إلى درجة كبيرة وجوده وحقوقه والتزاماته كدولة ذات سيادة إلى القانون الدولي، ولذا فهو يؤيد تطبيق المواضيع المشار إليها في برنامج الأنشطة المخصص للعقد.

٥٨ - ومضى قائلا إن بلده أصبح، كمسألة مبدأ، طرفا في جميع الصكوك القانونية التي يؤدي تطبيقها تحقيق نظام دولي أفضل وسلام وتعاون وتنمية وحماية للبيئة ولحقوق الإنسان. وأضاف إن تمسُّك حكومته بالقانون الدولي وبمبادئه يرمز إلى تأييدها لعالم يسوده السلام، ورفضها للدكتاتوريات وتقيُّدها بمبدأ السيادة.

٥٩ - واستطرد قائلا إنه، خلال عقد يفترض أنه كرس لاحترام القانون الدولي، حدثت على النقيض إساءات كثيرة جدا، من ضمنها انتهاكات للسلام وهجمات انتقامية غير مشروعة ومواقف متأرجحة من جانب الأمم المتحدة وفقا لمنطقة الصراع قيد النظر. وسياسة فرض الأمر الواقع من قبل دول معينة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتسم القانون الدولي في الألفية القادمة بطابع الممارسة الأقل للسلطة، وأن يستند استنادا أكبر إلى مبادئ المساواة والعدالة، وأن يكون غير منحاز وأن يستند إلى قانون المعاهدات.

٦٠ - واختتم قائلا إن بلده، مثله مثل دول أفريقية كثيرة، خرج من حقبة استعمارية ليجد نفسه أمام مجموعة من القوانين الدولية مسبوقة الصنع. ولذا فإنه لم يقم بأي دور في وضع أي مبادئ وقواعد أساسية لتلك القوانين وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك فإن حكومته تعرب عن أملها في أن تشارك في المستقبل في وضع المعاهدات وبأن تستفيد من تطبيق القوانين المعمول بها، والتي تقوم على أساس سيادة الدول والمساواة بينها واستقلالها. وإن حكومته تؤيد إقامة نظام دولي لا يمله القوي على الضعيف.

٦١ - **السيد مولي** (بنغلاديش): قال إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي قد شهد تقدما في قبول مبادئ القانون الدولي واحترامها. وتدور مناقشة تلقى ترحيبا بشأن نطاق القانون الإنساني الدولي. ولقد اتخذت مبادرات لمواجهة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ولوضع حد للحصانة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم خطيرة أخرى.

٦٢ - ومضى قائلا إن الحدث الأهم الذي شهده عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي هو بلا شك اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويسر حكومة بنغلاديش أنها أحد الموقعين على هذا النظام وتأمل أن يحظى بدعم جميع الدول ومشاركتها.

٦٣ - وأشار إلى أن الدول، خلال العقد المنصرم، أبدت بشكل متزايد رغبتها في تسوية المنازعات بالطرق السلمية. ولكن من المؤسف أن العنف يتواصل في أجزاء عديدة من العالم، وأن ارتفاع عدد الضحايا بين المدنيين يدعو إلى بذل المزيد من الجهود.

٦٤ - واستطرد قائلا إن القانون الدولي قد جرى تعزيزه بتدوين المعاهدات في ميادين مختلفة، كما هو وارد تفصيلا في الوثيقة A/54/362. ويجب أن تتواصل هذه الجهود في المستقبل والتركيز بشكل خاص على اعتماد صكوك إقليمية. فالاستجابة الإقليمية قد تكون مفيدة لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وتهريب المخدرات وانتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بالنساء والأطفال، ولتعزيز حقوق الإنسان. واتخذت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي مبادرات في هذا المجال باعتماد اتفاقيات لمنع الإرهاب والاتجار بالنساء والأطفال.

٦٥ - وتابع قائلا إن ثمة وعيا متزايدا بالقانون الدولي نتيجة الجهود المشكورة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، لكن للأسف، لم تكن هذه التوعية متساوية في جميع أرجاء العالم. فملايين المواطنين في العالم النامي ما زالوا أميين مما جعل من الإنجازات التي يفاخر بها المجتمع الدولي مصدرا للسخرية.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي قد شارف على الانتهاء، فإن برنامج لاهاي من أجل السلم والعدل في القرن الحادي والعشرين (A/54/98) يتضمن عدة توصيات مفيدة لتدعيم أهدافه. فالمؤتمر الذي عقد في أيار/ مايو ١٩٩٩ كان خطوة فريدة من نوعها لتعبئة الحكومات والمجتمع المدني في سبيل "دبلوماسية جديدة" تهدف إلى إلغاء الحروب والصراعات وتعزيز القانون الدولي والمؤسسات الدولية وتشجيع تسوية المنازعات بالطرق السلمية والدعوة إلى ثقافة قائمة على السلم.

٦٧ - وأردف قائلا إن وفد بلده قام في أعقاب مؤتمر السلام في لاهاي بتوزيع جدول الأعمال المؤلف من ٥٠ نقطة على رؤساء الدول والحكومات وطلب أيضا إلى الأمم المتحدة أن تصدر النداء بشكل وثيقة. وأضاف أن حكومة بلده وقعت نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وفي شهر أيلول/سبتمبر، استضافت المؤتمر الأول للبرلمانيين الآسيويين من أجل السلام والتعاون. وقرر البرلمانيون وضع آليات مؤسسية لمتابعة عملهم في المؤتمر.

٦٨ - واختتم قائلا إن وفد بلده يرحب بالتوصيات الصادرة عن الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام لعام ١٨٩٩، والواردة في الوثيقة A/54/381، ويعرب عن تقديره لحكومتي هولندا والاتحاد الروسي لتنظيمهما الاحتفال بالذكرى المئوية.

٦٩ - **السيد روتشا** (بوليفيا): رحب بتقرير الأمين العام عن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي (A/54/362) وأعرب عن التقدير لحكومتي هولندا والاتحاد الروسي للتقرير بشأن الاحتفال في عام ١٩٩٩ بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام لعام ١٨٩٩ (A/54/381).

٧٠ - ومضى يقول إن وفد بلده يؤيد تأييدا كاملا بيان المكسيك بالنيابة عن مجموعة ريو. وأضاف أن حكومة بلده، التي تحترم مبادئ القانون الدولي وقواعده، قد وقّعت عددا من الصكوك القانونية الدولية وعقدت حلقات دراسية تناولت مشاريع اتفاقيات دولية وإقليمية ودون إقليمية مختلفة وأدخلت إصلاحات جوهرية على تشريعاتها المعنية بحقوق الإنسان. وبمناسبة الذكرى الخمسين لاعتماد اتفاقيات جنيف الأربعة، شكلت حكومة بلده لجنة وطنية دائمة لحقوق الإنسان لتطبيق القانون الإنساني الدولي. وتنظر أيضا في تشكيل لجنة وطنية للقانون الدولي لدراسة طرائق تطبيق أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي.

٧١ - وقد وقّعت بوليفيا البروتوكول الإضافي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٧٢ - **السيد هوفمان** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده كان ضمن مجموعة "أصدقاء عام ١٩٩٩"، وشارك بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام التي احتفل بها أيضا في حلقة دراسية عُقدت في بريتوريا عام

١٩٩٩. وشارك أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من بين مشاركين آخرين، في الحلقة الدراسية التي ناقشت عدة مواضيع. منها أولا أنه بالرغم من الأهداف السامية التي وضعت في عام ١٨٩٩، اتصف القرن العشرون بالحرب والمآسي، وثانيا أن المُثل التي وضعها هذا المؤتمر، مع أنهـــا لم تتحقق، ما تزال صالحة للألفية الثالثة. وثالثا أنه يجب النظر في تطلعات المؤتمر الأول في سياق زمانها ومكانها: لقد انحصرت في مجملها بالأمم الأوروبية. وقد أحيطت الحلقة الدراسية التي عـُقدت في بريتوريا علما بضرورة إعادة تقييم أهداف مؤتمر عام ١٨٩٩ في ضوء احتياجات القارة الأفريقية المعينة، ولا سيما منطقة الجنوب الأفريقي.

٧٣ - ومضى يقول إنه لا يمكن القول إن هدف المؤتمر الأول في تخفيف عبء التسلح قد تحقق، ولكن القول إن المؤتمر قد أخفق في هذا المجال لهو إفراط في التبسيط. فالمؤتمر أرسى أسس الصكوك القانونية لنزع السلاح وعدم انتشارها. وقد تم تطوير العديد من هذه الصكوك خلال القرن اللاحق. إلا أنه بالرغم من زوال خطر الحرب الباردة، ما زال التفاؤل حذرا بالنسبة لتحقيق تطلعات المؤتمر الأول؛ فالمناقشات الحالية بشأن نزع السلاح تتسم بانعدام الرؤيا وبالصعوبة في إقناع الدول حتى بالموافقة على إجراء محادثات بشأن المحادثات. ويستدعي الأمر تجديد الالتزام بنزع السلاح، وللاحتفالات بالذكرى المئوية دور هام في تذكير الدول بالأسباب التي تدعو إلى إنجاز هذه العملية.

٧٤ - واستطرد قائلا إنه جرى التشديد في الحلقة الدراسية التي عقدت في بريتوريا على تفادي الإفراط في التفـــاؤل وبشأن حالـــة العالم بعد انتهاء الحرب الباردة. فالصراعات في البلدان الصغيرة لم تتلاش وخطرها لا يزال قائما، وكذلك احتمال استخدام الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل. كما وأن الأسلحة الصغـــيرة تشكل خطـــرا حقيقيا إذ أن غالبيـــة الحروب تخاض حـــاليا بها، ويهدد استخدامها وانتشارها السلام، ولا سيما في القارة الأفريقية. وانتشار الأسلحة الصغيرة في منطقة الجنوب الأفريقي هو حصيلة الماضي والطلب الحالي عليها هو لأغراض أمنية أو إجرامية معينة. وأنجع الوسائل للحد من انتشارها وتنظيمها هو التعاون الإقليمي الذي يتنامى دعمه، ولحسن الحظ، في منطقة الجنوب الأفريقي. وسبق للمنطقة أن أوجدت عدة هيئات تشاورية، والتحدي المطروح هو جعلها عامة وفعالة على المديين القصير والطويل.

٧٥ - وتابع قائلا إنه وضع في عام ١٨٩٩ بعض أهم المبادئ الجوهرية لتنظيم السلوك أثناء الحرب. إلا أن التقصير الرئيسي للمؤتمر الأول هو عدم التطرق إلى القوانين أو المبادئ ذات الصلة بالصراعات الداخلية المسلحة والتي تناولتها فيما بعد اتفاقيات جنيف. إلا أن هذه الاتفاقيات لم تف بالغرض المطلوب في هذا المجال. فالبروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف ترك أمر تفسير تعريف الصراع الداخلي إلى الدول المعنية، وقد تناول النقـــاش هذه المسألة مطولا أثناء الحلقة الدراسية التي عقدت في بريتوريا. فغالبا ما تمانع الدول من التسليم بوجود صراع، ويشار إلى المقاتلين بالتالي على أنهم معتدون أو إرهابيون مجرمون، مما يتناقض والقانون الإنساني الدولي.

٧٦ - وأعلن أنه من الضروري جعل القانون الإنساني ملائما لمقتضى الحال في القرن الجديد وفي القارة الأفريقية. وأشار إلى أن منطقة الجنوب الأفريقي شهدت بشكل خاص صراعات داخلية نجمت عنها مآس وخسائر في الأرواح والممتلكات أكثر من أن تحصى. ولا يمكن إزالة عواقبها بسهولة، ولكن يمكن على الأقل

استخلاص العبر منها. كما يجب أن يعاد النظر باستمرار في قواعد القانون الإنساني الدولي، لا لوضع قوانين جديدة بل لضمان الالتزام بالقوانين الموجودة. ويجب أن تعمل الدول على نشر ثقافة تقوم على الالتزام، ولا سيما بتدريب الجنوب على تطبيق القانون الإنساني. وإن عملية تدوين قوانين الحرب التي بدأت في المؤتمر الأول قد ترسخت وصارت شائعة التداول. ويجب أن تواصل الدول هذه الخطى بإثراء قوانينها وتسهيل الوصول إليها. وأشار في هذا السياق إلى الخدمات الاستشارية التي تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال تعزيز القانون الإنساني ونشره، والتي يجب أن تستفيد منها الدول.

٧٧ - واسترسل قائلا إن الحلقة الدراسية أقرت بأهمية آليات حل المنازعات بالطرق السلمية، وركزت على طرائق تنشيط الدور الوقائي لحل المنازعات فيما يتعلق بالصراعات، ولا سيما في منطقة الجنوب الأفريقي. ولم يُبد بعض المتكلمين تفاؤلهم بشأن دور محكمة العدل الدولية في هذا الخصوص نظرا لأن بعض الدول تميل إلى تجاهل المحكمة. ويستحسن بالتالي تعديل ميثاق الأمم المتحدة وإصلاح مجلس الأمن. وتوافقت الآراء كذلك على أن الإقليمية قد تكون قوة دافعة في حل المنازعات وأنه يجب على القارة الأفريقية بكاملها أن ترتفع إلى مستوى التحدي.

٧٨ - واختتم حديثه قائلا إن المؤتمر الدولي الأول للسلام قد استرشد بمنهج إنساني للحرب وأن روحه يمكن أن تنير طريق العالم إلى الألفية الثالثة. إلا أنه أسيئ تفسير بعض أهدافه لاحقا وغالبا ما افترض أن القوة على حق. والتعاون ضروري لعكس هذا التوجه إذ يجب أن تتوفر الإرادة السياسية لاعتبار السلم هدفا دوليا وليس فقط إقليميا.

٧٩ - **السيد زادانوفيتش** (بيلاروس): قال إن التدابير التي اتخذت فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي عززت بقدر كبير دور القانون الدولي وتنظيم العلاقات الدولية. والمجتمع الدولي على حق في التركيز على مسائل التنفيذ العملية، كما حث على ذلك وفد بلده في دورات سابقة.

٨٠ - وأضاف قائلا إن بيلاروس قد اضطلعت بعدد من الأنشطة تتصل بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي، وعلى الخصوص الانضمام إلى ١١١ صكا متعدد الأطراف تتناول مختلف أوجه التعاون الدولي. وقد تضمنت تلك الصكوك اتفاقية برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية، واتفاقية منظمة العمل الدولية لإلغاء السخرة لعام ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)، واتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض وبالحيوانات والنباتات البرية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وستواصل الحكومة سياستها بالانضمام إلى المعاهدات المتعددة الأطراف.

٨١ - ومضى يقول إن عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي تزامن مع قيام بيلاروس كدولة مستقلة ذات سيادة. وأبدت بيلاروس منذ البداية رغبتها في إقامة علاقات مع الدول الأخرى مبنية على العدالة والمساواة طبقا لمبادئ القانون الدولي الذي يجب الإقرار بمكانته العليا. وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، يجب الاعتراف اعترافا كاملا بضرورة المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتفادي اللجوء إلى القوة أو التهديد بها وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ويعتبر اعتماد دستور بيلاروس في عام ١٩٩٤ حدثا

بارزا، إذ كرس أسبقية القانون الدولي وأكد ضرورة سن تشريعات طبقا لمبادئه. ودعا جميع الدول إلى التصرف بموجب القانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة.

٨٢ - وتابع قائلا إن عدد مؤسسات التعليم العالي التي يدرس فيها القانون الدولي قد ازداد وأعطيت الأولوية للجامعات الحكومية حيث أسست كليات للعلاقات الدولية وأقسام للقانون الدولي. كما تأسس عدد من مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي تضم كليات للقانون، بعضها للقانون الدولي.

٨٣ - وأشار إلى أن الاحتفال بالذكرى المئوية للمؤتمر الدولي الأول للسلام يشكل حدثا له دلالته، على الأقل لأنه حدد التوجه المستقبلي لوضع القواعد القانونية الدولية وتدوينها بصورة تدريجية. وقال إن وفد بلده يؤكد على أهمية مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية في تعزيز النظام القانوني الدولي والعلاقات الدولية. ويؤيد الخطوة الآيلة إلى وضع واعتماد نص جديد بشأن تسوية المنازعات بالطرق السلمية يأخذ بالاعتبار واقع النظام العالمي الحالي لأنها الخطوة المنطقية التالية للمعاهدات القائمة. فمن الضروري وضع صك جديد نظرا للتغيرات التي حصلت في العقود الماضية نتيجة للترابط الاقتصادي والسياسي المتزايد بين الدول وحتمية نشوب منازعات مختلفة.

٨٤ - **السيد راو** (مراقب عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية): قال إن أهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي وثيقة الصلة بطبيعة ومهام المنظمة العالمية للملكية الفكرية التي لا تقوم فقط بدور الأمانة الدولية للهيئات القائمة المنشأة بمعاهدات والمتعلقة بالملكية الفكرية، لا بل هي فريدة من نوعها لأنها تتيح الوصول المباشر إلى المبتكرين الخاصين وإلى قطاعات الصناعة لتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية لأغراض الاعتراف الدولي. وتخضع ٢٢ معاهدة حاليا لاختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتعد صكوك قانونية جديدة استجابة للتطورات العلمية والتكنولوجية. فعلى سبيل المثال، قامت معاهدة حقوق المؤلف لعام ١٩٩٦ ومعاهدة الأداء الفني والفونوغرامات المنبثقتين عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية بتحديث القانون الحالي وتكييفه مع الواقع الرقمي. واقترحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضا إخضاع قانون براءات الاختراع الدولي لمزيد من الاتساق بأخذ الممارسات في الدول الأعضاء بالاعتبار. ولهذه الغاية، قررت عقد مؤتمر دبلوماسي في عام ٢٠٠٠ بشأن معاهدة قانون براءات الاختراع المقترحة. وستوفر هذه المعاهدة بالإضافة إلى معاهدة التعاون في شؤون براءات الاختراع لعام ١٩٧٠ نظاما متكاملا وسهل الاستعمال لقانون وإجراءات براءات الاختراع. وتحقق الاتساق أيضا باعتماد الصك الجديد لاتفاق لاهاي المتعلق بالإيداع الدولي للتصميمات الصناعية في حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتنظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية أيضا في مسألة حماية ما يعبر عن الفولكلور والمعرفة التقليدية والمنبثقة عن السكان الأصليين. وبالتالي، فإن دورها جلي في التقنين والتدوين التدريجيين للقانون الدولي في مجال الملكية الفكرية.

٨٥ - ومضى قائلا إن المنظمة العالمية للملكية الفكرية نظمت برامج تدريبية في البلدان النامية بشأن قانون الملكية الفكرية. وبعد إنشاء منظمة التجارة الدولية، عقدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة التجارة الدولية اتفاقا، دخل حيز التنفيذ في عام ١٩٩٦، واصلت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بموجبه تقديم المساعدة القانونية والتقنية إلى البلدان النامية فيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

وعلاوة على ذلك، أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية آلية مؤسسية معينة، وهي الأكاديمية العالمية، مكرسة لتحقيق فعالية استخدام نظم الملكية الفكرية وذلك بتعزيز برامج تطوير الموارد البشرية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وساعدت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إعداد ١٣٦ مشروع قانون بشأن الملكية الفكرية. واستفاد ما مجموعه ١٢٩ بلدا من البلدان النامية وأقل البلدان نموا وإقليما واحدا من أنشطتها التعاونية. كما أصدرت المنظمة العالمية للملكية الفكرية دورية شهرية معنونة الملكية الفكرية والمعاهدات، تحتوي على ضميمتين تشريعيتين هما قوانين ومعاهدات الملكية الصناعية والقوانين والمعاهدات المتعلقة بحقوق المؤلف وحقوق الشفعة. وإضافة إلى ذلك، أتاحت على شبكة الانترنت مجموعتها الالكترونية من القوانين والمعاهدات المتعلقة بالملكية الفكرية.

٨٦ - وإقرارا منها بضرورة إيجاد سبل سريعة وغير مكلفة لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الملكية الفكريـــة، أنشأت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مركزا للتحكيم والوساطة يستطيع أن يلجأ إلى خدمات ما يزيد على ٨٠٠ حكم أو وسيط ينتمون إلى أكثر من ٧٠ بلدا.

٨٧ - ولاحظ أن عدة فقرات من تقرير الأمين العام (A/54/362) تتضمن معلومات قدمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وأشار إلى أن شركة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة الوارد ذكرها في الفقرة ٦٥ قد اجتمعت واعتمدت معظم التوصيات التي تقدمت بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لحماية أصحاب الملكية الفكرية على شبكة الانترنت. كما عقد بالفعل المؤتمران المشار إليهما في الفقرتين ١٠٣ و ١٠٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

- - - - -